مجلة الإقتصاد الزراعى والعلوم الإجتماعية
موقع المجلة: www.jaess.mans.edu.eg
متاح على: www.jaess.journals.ekb.eg

أثر دور مجلس محافظة جرش في المملكة الاردنية الهاشمية بالتنمية الريفية

سمير فرحان طه أبوحرب[1] ، محمد السيد الإمام[1]* ، أحمد محمد الشال[1] وبسام على الديست[2]

[1]قسم الإرشد الزراعى والمجتمع الريفى – كلية الزراعة – جامعة المنصورة
[2]كلية الزراعة – جامعه جرش (الاردن)

الملخص

إستهدفت الدراسة: التعرف على الخصائص الشخصية لأفراد العينة بمحافظة جرش ، وتحديد درجة الإسهام النسبى لبعض المتغيرات المستقلة المدروسة. وقد أجريت هذه الدراسة في محافظة جرش بالمملكة الأردنية الهاشمية ، على عينة بلغ حجمها 100 مبحوث من العاملين بمحافظة جرش ،حيث إعتمدت الدراسة على أداة الاستبيان فى جمع البيانات وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية: تبين من النتائج أن 61.0% من أفراد العينة لديهم تخصصات أخرى، فى حين كان 25.0% من أفراد العينة مهندسين زراعيين، و7.0% من أفراد العينة مهندسين ، و3.0% من أفراد العينة اقتصاديين وأخيرا تساوت نسبة أفراد العينة ذوى التخصصات (محامى ، طبيب) بنسبة 2.0% ، كما تبين أيضا أن 65.0% من أفراد العينة عدد سنوات عملهم (1-11 سنة). فى حين كان 32.0% من أفراد العينة عدد سنوات عملهم (من 12-23 سنة) ، وأخيراً يوجد 3.0% من أفراد العينة عدد سنوات عملهم من (24سنة فأكثر) ، كما إتضح أن 48.0% من أفراد العينة عدد سنوات خبرتهم من (6-11 سنة)،فى حين كان 40.0% من أفراد العينة عدد سنوات خبرتهم (من1-5سنة)، وأخيراً يوجد 12.0% من أفراد العينة عدد سنوات خبرتهم من(12سنة فأكثر) ، وإتضح وجود علاقة ارتباطية طردية بين أبعاد التنمية الريفية المتكاملة وبين (عدد سنوات العمل) عند مستوى معنوية 0.01 ، ووجود علاقة ارتباطية طردية بين أبعاد التنمية الريفية المتكاملة وبين (المركزية واللامركزية لمجالس محافظة جرش) عند معنوية 0.01 ، ووجود علاقة ارتباطية طردية بين أبعاد التنمية الريفية المتكاملة وبين (الجوانب الفنية لمجالس المحافظات ، وبعد التكامل ، والمركزية واللامركزية لمجالس المحافظات) عند مستوى معنوية 0.01.

الكلمات الدالة: التنمية الريفية – المركزية واللامركزية

المقدمة

لقد أصبح جوهر التنمية وهدفها الاستراتيجي والنهائي ينطوي على إحداث التمكين للأفراد والمؤسسات من خلال المساواة في فرص الحياة ، وتوسيع البدائل أمام الأفراد ، وتحرير إرادة الإنسان وأن آلياتها وأدواتها في الوصول إلى ذلك تدور حول منع الاستغلال بكل صوره، وتفجير الطاقات البشرية الكامنة للإنتاج والخلق والإبداع لتحقيق الإشباع ، وأن شروط تحقيقها هو التوازن بين كل القطاعات الاقتصادية ، وشمول كل المناطق والمساحات ، والمساواة بين كل الفئات والأفراد الأمر الذي يتطلب وجود مشروع اجتماعي متفق عليه من كل أفراد المجتمع ، ويشارك في تنفيذه كل فئاته وطبقاته ، دون إغفال للمفاهيم والمحددات الأساسية للنمو ، والتي تركز على تشجيع أصحاب الدخول العليا والمنظمين والمروجين وأصحاب الأعمال والمستثمرين ،لأنهم يمثلون القوى الدافعة في التنمية. (مصطفى، 2006، ص48)

وتعتبر الحاجة الى العناية بالتنمية في بعدها المكاني من الاتجاهات العالمية السائدة لما لها من اكبر الاثر في تحسين مستوى معيشة المواطنين ويأتي ذلك بالتوافق مع مفهوم التنمية المحلية في الاردن بأنها جهدا تشاركياً موجها لحشد جهود المجتمع بكافة فعالياته وبمشاركة كافة الشركاء من القطاعين العام والخاص ومؤسسات المجتمع المدني والهيئات الاهلية وتحفيز طاقاته الكامنة وغير المستغلة لخلق حياة افضل للمواطنين (وزارة التخطيط والتعاون الدولي,2010).

وتزداد الحاجة إلى اللامركزية كلما تعددت خدمات التنظيم وانتشرت الوحدات والفروع والأقسام الإدارية التابعة للجهاز الإداري بحيث يصعب إدارة جميع الأعمال من المركز الرئيسى. (درويش وتكلا: 1976 ، ص382).

وقد أصبح التخطيط في الإدارة المحلية شأناً لا مركزياً في الكثير من دول العالم ومنها فرنسا وخاصة بعد أن تبنت قانون الإدارة المحلية لعام 1983 . (Jacquoi: 1989, p.16)

وينظر للجماعات المحلية في بعض البلدان المتطورة كالسويد مثلاً بأنها أدوات الديمقراطية وتحفيز المواطنين وحثهم على المشاركة . (Page and Goldsmith: 1987, p.15)

وتزداد مسؤوليات الحكومة المركزية يوماً بعد يوم ليس لأن القطاع العام هو المحرك الرئيسي للاقتصاد أو القطاع الخاص لا يزال يعتمد على القطاع العام ولكن لأنه يلقى على كاهله مسؤولية التنمية وتحفيز القطاع الخاص وسرعة تنفيذ هذه العملية ، وذلك للحاق بركب الدول المتقدمة .

ويوجد بالأردن عدد من القوانين التى تعود في الغالبية العظمى منها إلى الخمسينيات من القرن الماضي، ورغم زيادة عديد من التعديلات على التشريعات المتعلقة بالمحليات فهى لا تزال بحاجة لمزيد من التطور كما ذكر أحد الكتاب: "ويبدو أن النظام المحلي في الأردن بطيء الحركة على طريق التطوير. (الزعبى: 1993 ، 343)

وأهم التوجيهات الحكومية السائدة لمفهوم اللامركزية في مختلف دول العالم النامى يعتبر أحد أدوات تفعيل إدارة التنمية المستدامة واللامركزية لا تعد هدفا في حد ذاتها وإنما هي أداة للتمية ومشاركة المجتمع في صنع واتخاذ القرار المتعلق بتنمية المحليات بما يعود عليها بالفائدة الأكبر وهي مختصة بتنظيم إطار نقل وتفويض السلطات والصلاحيات من مستويات الإدارة العليا الى المستويات الادارية المحلية، حيث تعتمد نظرية الإدارة المحلية على فكرة وجود نظام اداري يدور حول اللامركزية الاقليمية ويعتمد على تقسيم الدولة الى وحدات اقليمية ومحلية تتمتع بالشخصية الاعتبارية ذات الاستقلال المالي والاداري، من خلال إدارة شؤونها عن طريق المجالس المنتخبة برقابة الحكومة (الشيخلي: 2001).

وتعد المجالس التنفيذية بشكل عام أسلوب من أساليب التنظيم الإدارى ، ويهدف إلى توزيع الوظيفة الإدارية بين السلطة المركزية فى الدولة والهيئات المتخصصة على أساس إقليمى ، وتوزيع الوظيفة الإدارية بين الدولة والهيئات المحلية ، يتنوع من وقت لآخر ومن مرحلة لأخرى، فكل دولة تأخذ بالأسلوب الذى يتفق مع ظروفها السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، وهذه الأساليب ليست أهدافا بحد ذاتها بقدر ما هى وسائل لتحقيق أهداف الأقاليم المختلفة. (الحوامدة: 2001 ، 163)

وفي الاردن وبالرغم من المحاولات الرامية الى دراسة وتطبيق نهج اللامركزية في إدارة التنمية المحلية وتوسيع قاعدة المشاركة الشعبية في تنمية المحافظات، إلا انها لا زالت تعاني من صعوبات عدة تحد من القدرة على تبني اسلوب إدارة محلية تميل الى تبني فكرة اللامركزية بشكلها الكامل، بهدف تمكين المجتمعات المحلية من تحديد احتياجاتها التنموية وبرامجها ومتابعة تنفيذها، وبما يسهم في تحقيق أهداف التنمية الوطنية.

المشكلة البحثية

ومن خلال تحقيق الإقتصاد الأردنى معدلات عالية من التنمية لابد وأن تتكاتف كافة الجهود الحكومية والأهلية ، وأن تقوم كافة قطاعات المجتمع من القاعدة إلى القمة ، وأن يولى الاهتمام بالنشاط الاقتصادى فى كافة قطاعات المجتمع لإيجاد فرص عمل جديدة، وأن تذلل العقبات أمام المشروع المنتج لجود مشكلات عديدة تؤرق المجتمع المحلى ويصعب حلها وتبين أن المشكلات التى تسعى أجهزة مجالس المحافظات لحلها ليست ذات الأولوية لدى الغالبية العظمى من أفراد المجتمع، ولوحظ إنخفاض شديد فى حل المشكلات وتنفيذ المشروعات التى تخدم أبناء المجتمع المحلى.

*الباحث المسئول عن التواصل
البريد الالكترونى: naba20052001@yahoo.com
DOI: 10.21608/jaess.2021.179517

ونظرا لحداثة تجربة اللامركزية في المملكة الاردنية الهاشمية ودورها في احداث التنمية في المناطق المختلفة ومنها الريفية على وجه الخصوص، وبعد مضي اكثر من ثلاث أعوام على وجود مجالس المحافظات التي انبثقت عن تجربة اللامركزية، جاءت هذه الدراسة لتبين ان كان هناك دور لمجلس محافظة جرش في احداث التنمية في مناطق الريف أم لا وماهي أهم المشاكل والمعوقات والتحديات التي تواجة مجلس المحافظة وتحد من القيام بدوره على أحسن وجه.

أهداف البحث

1-التعرف على الخصائص الشخصية لأفراد العينة بمحافظة جرش.

2-تحديد درجة الإسهام النسبى لبعض المتغيرات المستقلة المدروسة وبين المتغير التابع (أبعاد التنمية الريفية المتكاملة) لمجلس محافظة جرش.

الإطار النظرى والمرجعى للبحث:

يقوم مفهوم التنمية المحلية على عنصرين رئيسيين هما : المشاركة الشعبية في جهود التنمية المحلية، والتي تقود إلى مشاركة السكان في جميع الجهود المبذولة لتحسين مستوى معيشتهم ونوعية الحياة التي يعيشونها معتمدين على مبادراتهم الذاتية، وتوفير مختلف الخدمات ومشروعات التنمية المحلية لأسلوب يشجع الاعتماد على النفس والمشاركة، وفلسفة التنمية المحلية هي تبني مبدأ البناء من القاعدة، بأن نجعل من تنمية المجتمعات المحلية نقطة الانطلاق الاساسية لتنمية المجتمع الوطني ككل،هذا وتسعى عملية التنمية المحلية الشاملة والمستدامة الى تحقيق جملة من الأهداف والتي من أبرزها مايلي : (المعاني، 2010)

- شمول مناطق الدولة المختلفة بالمشاريع التنموية بضمن تحقيق العدالة فيها، والحيلولة دون تمركزها في العاصمة أو في مراكز الجذب السكاني
- عدم الاخلال في التركيبة السكانية وتوزيعها بين اقاليم الدولة، والحد من الهجرات الداخلية من الريف الى المناطق الحضرية.
- زيادة التعاون والمشاركة بين السكان ومجالسهم المحلية مما يساعد في نقل المواطنين والمجتمع المحلي من حالة اللامبالاة الى حالة المشاركة الفاعلة.
- تسريع عملية التنمية الشاملة وازدياد حرص المواطنين على المحافظة على المشروعات التي يساهمون في تخطيطها وتنفيذها.
- ازدياد القدرات المالية للهيئات المحلية بما يسهم في تعزيز قيامها بواجباتها وتدعيم استقلاليتها.
- تنمية قدرات القيادات الادارية والتنموية المحلية في تنمية المجتمع.
- تطوير الخدمات والنشاطات والمشروعات الاقتصادية والاجتماعية في المجتمعات المحلية والعمل على نقلها من الحالة التقليدية الى الحداثة.
- توفير المناخ الملائم الذي يمكن السكان في المجتمعات المحلية من الإبداع والاعتماد على الذات دون الاعتماد على الدولة وانتظار مشروعاتها.
- جذب الصناعات والنشاطات الاقتصادية المختلفة لمناطق المجتمعات المحلية من خلال توفير التسهيلات الممكنة مما يسهم في تطوير تلك المناطق ويتيح لأبناءها مزيدا من فرص العمل.
- تعزيز روح المبادرة وربط جهود الشعب مع جهود الحكومة للنهوض بالبلاد اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا.

ويشير "الشيخلى" (2001 ، ص ص 19-20) ان الحكومة المحلية مجموعة وحدات واجهزة ادارية ايا كانت صورتها وعلى اختلاف مستوياتها في الدولة والتي تكون في مستوى ادنى من الحكومة القومية في الدولة الموحدة ، ومن حكومة الولاية في الدولة الاتحادية ، وعرفها بأنها " المناطق المحددة التي تمارس نشاطها المحلي بواسطة هيئات منتخبة من قبل سكانها المحليين تحت رقابة واشراف الحكومة المركزية ".

وقد أوضحت دراسة "الحامدون" (2009) الإدارة المحلية ومساهمتها في التنمية، وتحليل الموضوع نظرا لما حظي به كلا المفهومين من اهتمام كبير في الخطاب السياسي خلال العقدين الأخيرين الى ضرورة مراعاة جملة من الاعتبارات عند تطبيق سياسة اللامركزية في إدارة التنمية المحلية، نظرا لما تمثله بمنحها صلاحيات اوسع للهيئات المحلية، من اطار ملائم لإشراك المجتمعات المحلية في تخطيط وتنفيذ ومتابعة تنميتها الذاتية، كما تساهم في نشر الديمقراطية ومشاركة مختلف الفاعلين في العملية التنموية، والتي اصبح المجال المحلي خلال العقود الثلاث الاخيرة اطارها الانسب بهدف تحقيق استغلال امثل للموارد الطبيعية المحلية المتاحة والكامنة، وتشغيل الايدي العاملة المحلية.

ولعل مساهمة اللامركزية في تحقيق التنمية المحلية تتجلى في كونها تساعد على ما يلي:(القبيلات، 2010)

1-الحد من البيروقراطية الادارية تسهيل عملية صنع القرار التنموي، مما يساهم في ايجاد توزيع عادل نسبيا للسلطة المختصة بإتخاذ القرار والاستثمارات والموارد داخل الدولة، وهذا يقلل من حدة الفوارق الاقتصادية والاجتماعية بين المجتمعات.

2- تنازل هيئات الحكم المركزية عن جزء من صلاحياتها لصالح هيئات حكم محلية تتعايش مع مشكلات السكان بشكل مستمر وتدرك اسبابها وابعادها، وهذا الوضع يمنحها القدرة على ربط برامج ومشاريع التنمية بالحاجات المتعددة للمناطق والشرائح السكانية المختلفة، وبالتالي يضمن تحقيق اهداف خطط التنمية الوطنية بصورة فاعلة وايجابية.

3-ايجاد الاتصال المباشر والمستمر بين هيئات التخطيط التنموي والسكان، وهذا يمكن القائمين على التخطيط على الحصول على بياتات اكثر دقة حول اوضاع مناطقهم، ويساعد على اعداد وتنفيذ خطط تنموية واقعية وفعالة ومؤثرة.

4-تخفيف العبء الاداري والتنموي عن مؤسسات وهيئات الحكومة المركزية حيث تخلصها من العديد من المهمات والصلاحيات باسنادها الى هيئات اقليمية ومحلية، مما يمكن هيئات التخطيط المركزية من الاشراف الادق على متابعة خطط التنمية المختلفة.

5-ترسيخ مبدأ الديمقراطية وتوسيع قاعدة المشاركة الشعبية في عملية صنع القرار التنموي على المستوى المحلي، وذلك على اعتبار ان اللامركزية هي شكل من أشكال وأسس العملية الديمقراطية.

أما هيكل إدارة التنمية المحلية في المملكة فيتكون من (12) محافظة (نظام التقسيمات الإدارية(2000 ، تضم (51) لواء و (38) قضاء، وهناك المجالس البلدية التي يبلغ عددها (93) بلدية، اضافة الى امانة عمان الكبرى، حيث تتوزع الفئات الرئيسة للبلديات بواقع (11) فئة اولى، و(47) بلدية فئة ثانية، و (28) بلدية فئة ثالثة، و(7) بلديات فئة رابعة، بالإضافة الى مجالس المحافظات والبالغ عددها (12) مجلس محافظة، حيث تتضح الإدارة التنموية في المملكة من خلال المحاور التنموية الإدارية التالية.

الإدارة المركزية في الأردن:

تقوم المركزية في الأردن على تجميع سلطة صنع القرار بيد حكومة واحدة في يد دولة ممثلة بمجموع الوزراء دون مشاركة اية هيئات أخرى وهذا يعني أن الحكومة المركزية تتولى إدارة شؤون البلاد بنفسها ومن خلال موظفين لا يتمتعون بسلطة صنع القرار وإنما يستندون الى سلطتهم في العمل من الحكومة المركزية في المركز أو العاصمة التي أناط بها الدستور هذه المهام. (الزعبي، 1993)

وفي الأردن يمثل الحكومة مجلس الوزراء وتعتبر الهيئة التنفيذية والإدارة العليا في الدولة، وهي المسؤولة عن إدارة شؤون الدولة الداخلية والخارجية، وتتبع الوزارات أسلوب التنظيم الهرمي الذي يكون على رأسه الوزير وتقسم الى مديريات ودوائر ووحدات يعلو بعضها بعضا في الدرجة ويراقب الأعلى منها الأدنى ويتبع لمعظم الوزارات والمؤسسات الوطنية فروع في المحافظات.

2- الإدارة المحلية في المحافظات الأردنية:

يتم تقسيم المملكة إداريا بموجب أنظمة يصدرها مجلس الوزراء بموافقة جلالة الملك وذلك إستنادا الى الدستور الأردني وبناء علية تم تقسم المملكة الى وحدات إدارية هي المحافظات، الألوية، والأقضية، ويعين لكل وحدة ادارية من هذه الوحدات حاكم إداري، ويسمى الحاكم الإداري للمحافظة محافظاً، وحاكم اللواء متصرفاً، وحاكم القضاء مدير قضاء.

هذا ويعد المحافظ رئيس الإدارة العامة في محافظته واعلى سلطة تنفيذيه فيها ويعين بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب وزير الداخلية على أن يقترن القرار بالإرادة الملكية السامية، ويحكم عمل المحافظ نظام التشكيلات الادارية رقم (47) لعام 2000 حيث أوكل هذا النظام للمحافظ عدد من المهام التنموية بالإضافة الى المهام الأمنية والرقابة والإشراف على سير العملية التنموية للمحافظة من خلال متابعة مؤسسات الدولة في المحافظة وبما يكفل توفير الخدمات الجيدة بأفضل السبل، وكذلك الخدمات المحلية العامة كفتح الطرق وتوفير المياه وتنظيم المرافق العامة وتشجيع التعليم وتشجيع الاستثمار بالإضافة الى العديد من هذه الخدمات، ويترأس المحافظ وفقا لنظام التشكيلات الادارية جهاز الإدارة العامة في المحافظة من خلال اعتباره رئيسا للمجلس التنفيذي في محافظته.

3- المجلس التنفيذي:

يتكون هذا المجلس من عضوية مدراء الدوائر الحكومية في المحافظات باستثناء المحاكم وتناط بهذا المجلس مهام وضع المشاريع التي تعتبر ذات اولوية لتنفيذها خلال السنة المالية وبيان كلف تلك المشاريع التقديريه بعد ترتيب اولوياتها من قبل مجلس المحافظة وفق دليل اجراءات للاحتياجات التنموية بهذا الخصوص، بحيث يقوم المحافظ برفعها الى مجلس المحافظة لإدراجها في الموازنة العامة في حالة اقرارها.

4- الإدارة المحلية في البلديات:

يتم تنظيم عمل البلديات في الاردن والبالغ عددها (93) بلدية بموجب قانون البلديات رقم (41) لسنة2015، ويشمل هذا القانون على عدد من المحاور التي تنظم شؤون البلديات عموما ومنها، إدارة البلدية وتصنيفها، انتخاب مجلسها،

وظائفها، مجالس الخدمات المشتركة وتحديد علاقة البلدية بوزارة الإدارة المحلية، كما يتناول القانون بعض الشؤون المالية للبلدية.

وقد عرف القانون البلدية بأنها مؤسسة اهلية ذات استقلال مالي وإداري تحذف وتلغى وتعين حدود منطقتها ووظائفها وسلطاتها بمقتضى احكام هذا القانون، وتهدف الى اعداد وتنفيذ ومتابعة الخطط والبرامج لتحقيق التنمية المستدامة بمشاركة المجتمعات المحلية وممارسة كل ما هو ذو طابع محلي تنموي وإدارة كافة الخدمات والمرافق والمشاريع المحلية المناطه بها بنفسها او من خلال التشارك مع القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المحلي.

وعلى الرغم مما ورد في التعريف اعلاه فان اكثر ما يلفت الانتباه إلى أن للبلديات قدرة محدودة لصنع القرار على المستوى المحلي، وعمليا نلمس بأنة لا تمتلك البلديات استقلال لمواردها المالية، وقدرتها محدودة في تقديم الخدمات على الرغم من ان القانون اناط بها مسؤولية تقديم العديد من الخدمات للمواطنين، كما انه ورغم درجة المركزية فان الحكومة الاردنية حاولت الحد من أزمة العجز المالي للبلديات من خلال تبنيها شطب مبالغ مالية من ديون هذه البلديات للحكومة وكذلك تبني مشروع دمج البلديات الذي تم من خلاله دمج (328) بلدية لتصبح (99) بلدية في عام 2001 م ، وفي عام 2006 م تم ضم (6) بلديات الى أمانة عمان الكبرى ليصبح عددها (93) بلدية ، وفي عام 2011 م عادت وتخلت أمانة عمان عن عدد من مناطق الامانة وضمها تحلت لواء وزارة البلديات ليعود عدد البلديات الى (99) بلدية ، وفي عام 2012 تخلت سلطة اقليم العقبة عن منطقتين سكنيتين (قطر ورحمة) لتصبح بلدية واحدة بالمعنى المقصود وصولا الى العدد الحالي (100) بلدية تحت لواء وزارة البلديات والتي تم تغيير مسماها فيما بعد إلى وزارة الادارة المحلية (وزارة الادارة المحلية 2021).

وقد عملت الحكومة الاردنية خلال السنوات السابقة على تعزيز التنمية المحلية بكافة جوانبها، سواء كان ذلك من خلال تنمية المحافظات والبلديات او تعزيز الاقتصاديات المحليـــــــــة

(وزارة التخطيط والتعاون الدولي،2010)، وصولا الى استحداث مجالس المحافظات بموجب قانون اللامركزية رقم (49) لسنة 2015 وكان من ابرز الانجازات الحكومية في مجال تمكين مؤسسات الإدارة المحلية، ما يلي:

انشاء مديريات التنمية المحلية في مراكز المحافظات ورفدها بالكوادر والتقنيات اللازمة، وإعداد الاطار التنظيمي اللازم لعملها، وبناء قدراتها المؤسسية لإعداد الواقع الاقتصادي والاجتماعي للمحافظات، واعتبارها امانة لسر مجالسها، ومتابعة تنفيذ المشاريع الرأسمالية التنموية وتحديد المعيقات التي تعترض تنفيذها واتخاذ الاجراءات الازمة لمعالجتها، وكذلك متابعة اعمال المجالس التنفيذية والقضايا التنموية التي تخص المحافظات في تلك المجالس، بالإضافة الى تفعيل دور مراكز الدراسات الاستراتيجية والأكاديمية نحو مجالات التنمية المحلية في المحافظات المرتبطة بالدور التنموي للحكام الاداريين.

تمكين البلديات في مجالات الاصلاح المالي وتطوير البنية التحتية وتعزيز القدرات، وتقديم الخدمات بنوعية تتناسب مع احتياجات وأولويات المواطنين بصورة تشاركية من خلال اعداد ادلة الاحتياجات ضمن المجالس المحلية، وتفعيل دورها في زيادة التخطيط التنموي والمساهمة في مكافحة الفقر، وبلورة الفرص الاقتصادية لتنفيذ مشاريع شراكه حقيقة بالقطاعين العام والخاص.

5- مجلس المحافظة:

يتكون هذا المجلس من عضوية عدد من الاشخاص المنتخبين انتخابا مباشرا من المواطنين وكذلك عدد اخر من الاشخاص المعينين وفق احكام نظام تقسيم الدوائر الانتخابية لمجالس المحافظات والمقاعد المخصصة لها رقم 12لسنة 2016 استنادا لاحكام المادة 6 من قانون اللامركزية رقم 49 لسنة 2015، حيث تولت دراسة هذا النظام لجنة وزارية مشكلة بهذا الخصوص وكذلك لجنة فنية أعادت النظر به خاصة فيما يتعلق بعدد أعضاء كل دائرة انتخابية وفقا لعدد من المعايير من أهمها مايلي:

-مراعات التداخل بين حدود البلديات والوحدات الادارية
-عدد المواطنين ضمن الدائرة الانتخابية
-الابعاد الجغرافية والديموغرافية والتنموية
-مراعات البعد عن مركز الخدمات وحاجة السكان للخدمات وخصوصية التركيبة الديموغرافية.

وينقسم هيكل الادارة العامة في الاردن الى قسمين رئيسيين هما:

1-الادارة المركزية (الحكومة المركزية):

الحكومة ممثلة بمجلس الوزراء وتعتبر الهيئة التنفيذية والادارة العليا للدولة ، وهي المسؤولة عن ادارة شؤون الدولة الداخلية والخارجية، وتتالف الحكومة (مجلس الوزراء) من رئيس للوزراء وعدد من الوزارء الذين يختلف عددهم تبعا لعدد الوزارات والتي تحدد حسب الحاجة والمصلحة العامة.

تتبع الوزارات في تنظيمها الداخلي الاسلوب الهرمي الذي يكون على راسه الوزير بحيث تقسم الوزارة الى وحدات يعلو بعضها البعض في الدرجة ويراقب الاعلى منها الادنى درجة ، ويتبع بمعظم الوزارات فروع في الاقاليم والمحافظات ، كذلك قد يتبع هذه الوزارات دوائر مركزية تكون مستقلة عن الوزارة وتدير شؤونها بنفسها وترتبط بالوزير شخصيا مثل : ديوان المحاسبة، وديوان الرأي والتشريع التي تتبع لرئاسة الوزراء ودائرة الجمارك ودائرة ضريبة الدخل ودائرة الموازنة ودائرة الاراضي والمساحة التي تتبع لوزارة المالية وايضا دائرة الاثار العامة التي تتبع لوزارة السياحة...الخ، كذلك ترتبط ببعض الوزارات مؤسسات عامة ذات شخصية معنوية كما هو الحال في سلطة اقليم العقبة والبنك المركزي التي تتبع رئاسة الوزراء، ومؤسسة الاسكان وتتبع وزارة الاشغال..الخ

ويقوم هذا النظام على اساس توزيع الوظيفة الادارية بين الحكومة المركزية في العاصمة وبين اشخاص الادارة المحلية في الاقاليم وتتمتع بالشخصية المعنوية المستقلة ، مع خضوعها لرقابة الحكومة المركزية.

ففي هذا النظام تتمتع السلطة المحلية بقدر من الاستقلال في ممارسة اختصاصاتها وتحتفظ الادارة المركزية بادارة بعض المرافق العامة القومية وتمنح الاشخاص المعنوية المحلية سلطة انشاء وادارة بعض المرافق العامة ذات الطابع المحلي.

وعلى ذلك تظهر في هذا النظام الى جانب الدولة او الادارة المركزية اشخاص معنوية محلية او مرفقية يطلق عليها بالادارة اللامركزية او السلطات الادارية اللامركزية.

وتتكون الادارة المحلية من نوعين من الوحدات هما:

-المجالس المحلية وهي المجالس البلدية
-وحدات الادارة العامة وهي المحافظات والالوية والاقضية

وتقوم اللامركزية الادارية في الاردن على توزيع سلطة صنع القرار بين اجهزة الادارة المركزية واجهزة الادارة المحلية بشقيها المجالس المحلية والوحدات الادارية العامة.

يقوم نظام الادارة اللامركزية في الاردن على مجموعة من القوانين المستقاه من ثوابت الدستور مثل : قوانين بلديات وادارة القرى ونظام التشكيلات الادارية الخاص بالحاكم الاداري ونظام التقسيمات الادارية وبناء على واقع التجربة الاردنية ومنطلقاتها يمكن الحديث عن نوعين من اللامركزية الادارية هما:

أ-اللامركزية الادارية الاقليمية
ب-اللامركزية المصلحية المرفقية

أ-اللامركزية الإدارية الأقليمية:

ومعناها ان تمنح السلطات المركزية الى جزء من اقليم الدولة جانب من اختصاصاتها في ادارة المرافق والمصالح المحلية مع تمتعها بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي والاداري.

وتستند هذه الصورة الى فكرة الديمقراطية التي تقتضي اعطاء سكان الوحدات المحلية الحق في مباشرة شؤونهم ومرافقهم بانفسهم عن طريق مجالس منتخبة منهم.

وتقوم اللامركزية الاقليمية او المحلية على ثلاث عناصر:

1-مصالح محلية او اقليمية متميزة:

ويتم منح الشخصية المعنوية للوحدات المحلية لاعتبارات اقليمية ، والمشروعات من الافضل ان تراقبها هيئات محلية وإلقاء ادارتها الى هذه الوحدات ، ولا شك ان هذه الوحدات على علم من غيرهم بواجباتهم وقادرين على ادارة هذه المرافق وحل المشكلات التى تواجههم ، وهذا الاسلوب يمنح الادارة المركزية فرصة التفرغ لادارة المرافق القومية ويتم تحديد اختصاصات هذه الهيئات المحلية بقانون وعدم الانتقاص منها الا بقانون اخر ، وهي تتمثل فى مرافق متنوعه وتضمن كافة الخدمات التي تقدم للوحدات المحلية كالمرافق الصحية والتعليمية والكهربائية والمائية.

2-ان يتولى سكان الوحدات المحلية ادارة هذه المرافق:

تتولى الوحدات المحلية ادارة هذا النوع من المرافق بأنفسهم من خلال اختيار السلطات المحلية وليس عن طريق الحكومة أو الادارة المركزية ، ويوضح اغلب الباحثين بضرورة ان يتم اختيار اعضاء المجالس المحلية عن طريق الانتخابات وذلك لمبدا الديمقراطية وهذا هو الاصل وليس هناك مانع من مشاركة اعضاء معينين ضمن هذه المجالس لتوفير عناصر ذات خبرات وكفاءات ، على ان تبقى الاغلبية للعناصر المنتخبة خاصة وان الانتخابات تتطلب قدر كبير من الوعي والثقافة مما لا يتوفر غالبا في عدد من الوحدات المحلية.

3-استقلال الوحدات المحلية:

من الضروري في هذه الايام ان يكون اختيار اعضاء المجالس المحلية عن طريق هذه الوحدات والاكثر اهمية ان تستقل الهيئات اللامركزية في مباشرة أعمالها عن طريق السلطة المركزية ، فالمرافق اللامركزية لا تخضع لسلطة رئاسة عليا ، الا ان ذلك لا يعني الاستقلال التام للهيئات المحلية عن السلطات المركزية ، فذلك لا يعدو ان يكون الاختلاف حول مدى الرقابة التي تمارسها السلطات المركزية على الهيئات المحلية في نظام اللامركزية اذ لا بد أن تتمتع

هذه الهيئات باستقلال يمكنها من آدائها لنشاطها، وقد اطلق المختصين على الرقابة التي تمارسها السلطة المركزية على الهيئات اللامركزية بالوصاية الادارية.

وتتمثل اللامركزية الادارية الاقليمية في ثلاثة انواع من الوحدات المحلية هي:

-المجالس البلدية والقروية:

تنشا هذه المجالس في المدن والتجمعات الحضرية المختلفة في المملكة وينظم اوضاعها قانون البلديات الذي ينبثق اساسا من المادة (121) من الدستور وينص هذا القانون على ان البلدية مؤسسة اهلية تتمتع بالاستقلال المالي ويتم انشاؤها والغاؤها وتعيين حدودها ووظائفها وسلطاتها بمقتضى هذا القانون ، والبلديه بموجب القانون شخصية معنوية تتمتع بكافة الحقوق القانونية التي تمكنها من ان تقاضي او تقاضى وان تنسب او توكل من تشاء في الاجراءات القضائية المختلفة.

ويتولى ادارة البلدية مجلس بلدي منتخب ، ويستثنى من هذه القاعدة امانة عمان الكبرى حيث ينتخب نصف اعضاء مجلسها ويعيين النصف الاخر بقرار من مجلس الوزراء وتبلغ مدة العضوية في المجلس اربع سنوات.

وتمارس هذه المجالس اختصاصات ادارية ورقابية وتنظيمية ومالية فهي تقوم بانشاء الحدائق العامة والمؤسسات الصحية والثقافية وتراقب المحلات والفنادق والصحة العامة بشكل عام كما تقوم بتخطيط البلدة ورسم وفتح الشوارع

-الوحدات الادارية الاقليمية:

يقصد بالوحدات الادارية الاقليمية (المحافظات) ، حيث قسمت المملكة للاغراض الادارية الى اثنتي عشرة محافظة حسب قانون التقسيمات الادارية لسنة 1995، وتضم كل محافظة عادة لواء او اكثر وعدد من الاقضية والنواحي ، اما محافظات المملكة فهي : عمان ، اربد ، عجلون ، جرش ، الزرقاء ، المفرق ، البلقاء ، مادبا ،الكرك ، معان ،الطفيلة ، العقبة.

يعرف رؤساء الوحدات الادارية بالحكام الاداريين ويتم تعيينهم عادة من قبل السلطة المركزية ويعملون جميعا تحت اشراف وزير الداخلية.

ويتالف في مركز المحافظة مجلس تنفيذي برئاسة المحافظ وعضوية مديري الدوائر الحكومية ، ويتبع هذا البند ايضا فروع الوزارات الحكومية في الاقاليم والمحافظات واذا كانت المحافظة كوحدة ادارية تتبع لوزارة الداخلية فان فروع الوزارات الاخرى كالصحه والبلديات والسياحه .....الخ هي ايضا وحدات اقليمية تتبع وزارات مركزية وتقوم بمهمات وصلاحيات معنية نجمت عن اعادة توزيع السلطة داخل الجهاز الحكومي الموجود في المركز وفروعه الموجودة في الاقاليم

مجالس الخدمات المشتركة:

تنشا مجالس الخدمات المشتركة بقرار من وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئية بناء على تنسيب من المحافظ او المتصرف ، ويتكون مجلس الخدمات المشتركة عادة من عدد من المجالس البلدية والقروية المتجاورة جغرافيا ، ويتمتع المجلس بالشخصية الاعتبارية ويقرر الوزير عدد الاعضاء ويعين رئيسا للمجلس

2-اللامركزية المصلحية او المرافقية:

وتتمثل من المؤسسات العامة ، ويقصد بالمؤسسة العامة كل هيئة عامة انشاتها الدولة ومنحها القانون الشخصية الاعتبارية او كل مصلحة عامة من السلطة التنفيذية منحها القانون الشخصية الاعتبارية لتمكينها من مزاولة مهامها ونشاطاتها بشكل مستقل عن السلطة التنفيذية.

تتعدد المؤسسات العامة في الاردن الا انها تتفق جميعا في وضعها القانوني على اساس وظيفي لادارة مرفق يخضع لمبدا التخصص الفني وتمارس مهامها في اقليم او مجموعه اقاليم محددة وتخضع لرقابة السلطة التنفيذية وتتمتع هذه الموسسات بالشخصية الاعتبارية والاستقلال الاداري والمالي في ممارسة اختصاصاتها، وتنقسم هذه المؤسسات الى نوعين : الدوائر المركزية اي تلك الهيئات الموجودة في المركز وتمتد صلاحياتها لتشمل جميع اقاليم المملكة ومن امثلتها : دائرة التشريع ، دائرة الاحصاءات العامة ودائرة التطوير الحضري ...الخ ، وهنالك المؤسسات العامة وهي هيئات توجد في الاقاليم او في المركز والاقاليم معا ومن امثلتها : سلطة اقليم العقبة ، بنك الانماء الصناعي ، البنك المركزي ، مؤسسة الاسكان ، بنك تنمية المدن والقرى ، سلطة وادي الاردن ، مؤسسة الاقراض الزراعي ....الخ.

ويجد المشروع في احيان كثيرة انه من الضروري ان تعطى المشاريع والمصالح العامة الشخصية المعنوية بقدر الاستقلال عن الادارة المركزية مع خضوعها للاشراف علها ، مثل هيئة البريد والتلفون والكهرباء والاذاعة والتليفزيون ، لتيسير ممارستها لنشاطاها بعيدا عن التعقيدات الادارية.

وتتبنى اللامركزية نشاطا واحدا او انشطة متعددة كما هو الحال في الهيئات والمؤسسات العامة على عكس اللامركزية المحلية التي تقوم بإدارة العديد من المرافق او الانشطة غير المتجانسة.

ولا يستند هذا الاسلوب على فكرة الديمقراطية انما هي فكرة فنية تتصل بكفاءة ادارة المرفق وعلى ذلك لسنا فى حاجة للاخذ باسلوب الانتخابات في اختيار رؤساء او اعضاء مجالس ادارية لهذه الهيئات.

ورغم ذلك فقد حرص المشرع ان تكون ممارسة هذه المؤسسات لنشاطاتها ضمن الحدود ولامكانات التي انجزها ولا يتم مباشرة أنشطة أخرى أو التوسع من مسئوليتها.

الدراسات السابقة

مما لا شك فيه أن إستعراض الدراسات السابقة المرتبطة بموضوع الدراسة الحالية بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، سوف يعود بالفائدة على الدراسة الحالية في نواحي كثيرة ومتعددة، فهى تسمح بتكوين إطارا نظريا أكثر ثراء بالمعلومات التي من شأنها أن تعين الباحث في كيفية صياغة المشكلة البحثية وأهدافها، وفروضها، وتحديد المصطلحات العلمية والمفاهيم الإجرائية، كما تسهم في معرفة نقاط القوة والضعف والدروس المستفادة منها، فضلا عن أنها تثري معرفة الباحث وتزيد في إطلاعه على المناهج المتبعة بمختلف أنواعها، وفروضها المصاغة ونتائجها التي تم التوصل إليها، حيث أن كل دراسة تبدأ من حيث إنتهت إليها الدراسات الأخرى، وكذلك فإنها تعتبر بمثابة نقطة بداية لدراسات أخرى تتبعها وتأتي بعدها فتكون دليلا أساسيا لها.

1-دراسة (كيوان: 1990) :دراسة تقيميه لدور الوحدات المحلية في التنمية الريفية":

استهدفت الدراسة : التعرف علي العلاقات البيئية بين أبعاد مقياس كفاءة الوحدات المحلية الريفية كذلك التعرف علي دور الوحدات المحلية في تدعيم الخدمات المختلفة -بالقرية والتعرف علي درجة التباين بين المنظمات الريفية فيما يتصل بدرجة تفاعل كل منها مع الوحدة المحلية والمشكلات والمعوقات التي تعوق عمل الوحدة المحلية وأجريت الدراسة على عينة شاملة المجتمع البحثي بعدد 72 وحدة حلية لمحافظة الدقهلية واستخدام أسلوب استبيان بالمقابلة الشخصية حيث اشتملت الاستمارة علي بيانات خاصة بعلاقة الكفاءة بالوحدة وهي بعد تحقيق الأهداف وبعد التكامل وبعد التكيف وبعد الرضا الوظيفي والمتغيرات المنظمية وهي :

أ-متغيرات البناء المنظمى وتشمل الإمكانيات البشرية ، المادية .

ب-متغيرات أدارية وتشمل مرونة العمل ،سلطة اتخاذ القرار ، مدى وضوح قاعد العمل ، مدى الالتزام باللوائح ، درجة الهيمنة في العمل .

ج-متغيرات التنسيق المنظمي وتشمل النشاط مع السلطات العليا ،الاتجاه نحو قرار السلطات العليا، الاتجاه نحو التنسيق المنظمي والعمل المشترك.

د-متغيرات مجتمعية وتشمل نظام الإشراف البشري هذا بالإضافة إلى بيانات خاصة بعلاقة الوحدة بالمنظمات الاخري ويشمل عدد ونوعية المشروعات المشتركة ، والتسهيلات المقدمة ودرجة الاتفاق من الأهداف المشتركة ، واستخدام دليل للتصميم يتضمن عدة عناصر منها أهداف المشروع، مصادر التمويل، نظام الإدارة السائد ، ربحية المشروعات المنفذة ، حجم الميزانية ،عدد المشروعات ، العائد من المشروعات ،مدى استمرارية الشروع والجدوى الاجتماعية للمشروع واستخدام في هذه الدراسة عدة أدوات ومقاييس إحصائية منها المتوسط الحسابي ، الانحراف المعياري ، معامل الالتواء ،معامل التفرطح ، المدى ، اختبار (F)،(T) والانحدار الخطي المتعدد معامل الارتباط البسيط.

وتوصلت الدراسة إلى :

1-أن كفاءة الوحدات المحلية ليست متغيرا أحادي البعد يعبر عنة بدرجة تحقيق الأهداف فحسب ولكنة متغير متعدد الأبعاد يعبر عنة بدرجة تحقيق الأهداف ،درجة التكيف ، درجة التكامل ، درجة الرضا الوظيفي وان كان بعد تحقيق الأهداف يعد أكثر الأبعاد تعبير عن كفاءة الوحدة.

2-أن يعد تحقيق الأهداف يتأثر بشدة بعدة متغيرات كان أهمها مدي الالتزام ، سلطة اتخاذ القرار ، الإمكانيات المادية ، مرونة العمل مما يعنى انه كلما تمتعت الوحدات بدرجة كبيرة من اللامركزية كلما ساعدها علي تحقيق أهدافها .

3-هناك عدة متغيرات تعد مسؤولة عن تحقيق درجة عالية من التكيف وهى الإمكانيات البشرية وسلطة اتخاذ القرار ودرجة الرسمية ومدى وضوح قواعد العمل والاتجاه نحو التنسيق من العمل المشترك وان أكثر المتغيرات تأثيرا في درجة التكيف كانت الإمكانيات البشرية .

4-أشارت النتائج أن بعد التكامل قد ارتبط بمتغيرين فقط هما انخفاض درجة الرسمية في العمل ، الاتجاه نحو التنسيق المنظمى والعمل المشترك ويعني ذلك انه كلما ازدادت درجة الرسمية في العمل كلما انخفضت العلاقات النشاطية من الوحدة وغيرها من المنظمات .

5-أن أكثر المتغيرات تأثيرا في درجة الرضا الوظيفي للعاملين هو حرية التصرف ونطاق الإشراف البشري ، مرونة العمل والتشاور مع السلطات الأعلى مما يعني انه كلما تمتع العاملون بالوحدة بحرية التصرف ومرونة العمل كلما ساهم في تحقيق الأهداف مما ينعكس علي درجة الارتضاء المهني لهم.

6-أشارت النتائج أن بعد الرضا الوظيفي قد ارتبط معنويا ببعد تحقيق الأهداف مما يشير أن درجة تلاؤم الأفراد مع إمكاناتهم المهنية تؤثر في قدرة تحقيق أهدافها .

2- دراسة (شتا ، 1991) العلاقات التنظيمية بين أجهزة الإدارة المحلية في جمهورية مصر العربية "دراسة تحليلية":

استهدف البحث :

1-توصيف وتحليل وتقيم العلاقات التنظيمية لأجهزة الإدارة المحلية في مصر وتحقق ذلك من خلال تحديد مدى قيام أجهزة الإدارة المحلية باختصاصاتها على الوجه المناسب وتحديد الصعوبات والمشاكل التي تعوق قيام أجهزة الإدارة المحلية باختصاصاتها على الوجه المناسب وتحديد صور العلاقات التنظيمية الحالية التي تسود بين أجهزة الإدارة المحلية بعضها بعض وتحديد الأسباب التي تؤدي إلي القصور في العلاقات التنظيمية بين أجهزة الإدارة المحلية .

2-وضع إطار مقترح للبنيان التنظيمي لأجهزة الإدارة المحلية يحقق فعالية العلاقات التنظيمية بين تلك الأجهزة بشكل يؤدي إلي فعالية تلك الأجهزة ووضع التوصيات التي تساعد في علاج اوجه القصور في العلاقات التنظيمية .

وقد تم اختيار 4 محافظات تمثل الحضر والريف قبلي وبحري والمحافظات الصحراوية بطريقة عشوائية (القاهرة ، دمياط ، الفيوم ، البحر الأحمر) واستخدم أسلوب العينة 11.0% من المجتمع المحلي وطريقة عشوائية وذلك للمراكز والمدن والأحياء والقرى (41 وحدة محلية ، 47 مجالس شعبية ، 297 أفرع الخدمات) في المحافظات المذكورة بإجمالي 385 واعتمد البحث علي استبيان بالمقابلة الشخصية حيث بلغ عدد المستجيبين 322 مفردة بنسبة 83.6% لرؤساء الوحدات المحلية والشعبية وافر الخدمات ، واستخدم في تحليل البيانات أسلوب ارتباط الرتب لسبير مان ، معامل الارتباط لكيندال .

وقد اتضح من النتائج مايلي :

1-فيما يتعلق بمفهوم وفلسفة الإدارة المحلية فقد اتضح انه يتسع نطاق مسؤليه الإدارة المحلية لدي رؤساء الوحدات المحلية ورؤساء المجالس الشعبية المحلية عنه لدي مديري أفرع الخدمات حيث يرون امتداد المفهوم ليشمل كل المرافق من الخدمات بينما يقتصر مديري أفرع الخدمات علي المرافق العامة بمفهومها الشائع كالمياه .والنظافة العامة والصرف الصحي واختلفت رؤية الشعبين عن التنفيذيين (رؤساء الوحدات المحلية ومديري أفرع الخدمات) فيما يتعلق بسلطة اتخاذ القرار حيث يري التنفيذيون قصرها عليهم وحدهم وقصر دور الشعبين علي مجرد تقديم التوصيات.

2-تبين قصور في قيام أجهزة الإدارة المحلية باختصاصاتها علي الوجه المناسب وذلك لأسباب أرجعها البحث إلي أسباب قانونية وتنظيمية ومالية وفنية بالنسبة للمجلس التنفيذي وأسباب ترجع إلي طبيعة تكوين المجلس الشعبي من ضعف الفهم للاختصاصات من قبل بعض الأعضاء وانتهازية بعضهم وانصياع بعض الأعضاء للرغبات الشخصية للمواطنين حتى لو تعارضت مع المصلحة العامة ، وعدم تفرغ أعضاء المجلس لممارسة مهام العضوية وكذلك أسباب ترجع الى طبيعة العلاقة بين التنفيذيين والشعبين تتمثل في عدم وضوح العلاقة بين المجلسين وعدم إيمان التنفيذيين بجدوى المجالس الشعبية وحساسية التنفيذيين من المسائلة الشعبية .

3-إتضح أن أهم المعوقات التى تحد من فعالية العلاقات التنظيمية بين أجهزة الإدارة المحلية فى الآتى: عدم اختيار القيادات المحلية علي أسس موضوعية ، عدم وضوح الاختصاصات والسلطات المخولة للأجهزة المحلية بدرجة كافية لدي القيادات المحلية مما اثر علي مستوي أدائهم لتلك الاختصاصات ،عدم وجودا استقلال حقيقي للأجهزة المحلية عن السلطة المركزية ،تدخل وزارات الخدمات في عمل المحليات بقرارات فوقية لاتملك المحليات حق تعديلها ،عدم كفاية السلطات والاختصاصات المخولة للوحدات المحلية وتركيز السلطات الإدارية في شخص المحافظ ، قصور الموارد المالية المتاحة للمحليات والتعارض في بعض نصوص قانون الإدارة المحلية مع بعض القوانين الاخري.

3- دراسة (عبد المجيد ، 1992) حول المجالس المحلية فى الريف المصرى:

استهدفت الدراسة:

1-تحديد الدور الإجتماعى لكل من عضو المجالس والمجلس كمنظمة تعمل على إدارة التنمية الريفية فى ضوء قانون الحكم المحلى .

2-التعرف على مستوى الأداء الفعلى للدور الإجتماعى لكل من عضو المجلس والمجلس كمنظمة فى ضوء الواقع الاجتماعي .

3-الكشف عن مدى الاختلاف بين الدور الاجتماعي لكل من عضو المجلس والمجلس كمنظمة.

4-التعرف على أهم العوامل المؤثرة على الدور الإجتماعى الفعلي لكل من عضو المجلس والمجلس كمنظمة .

5-التوصل لبعض المقترحات لتطوير الدور الإجتماعى الفعلي لكل من عضو المجلس والمجلس كمنظمة لضمان تمثيل المحافظة المختارة كعينة ممثلة للريف المصرى تم بناء متصل ريفى حضرى يتضمن 4 محاور وزعت عليه مختلف المحافظات ، وبناء علية تم اختيار محافظةالمنوفية كعينة للدراسة لتوسطها الترتيب على المتصل الريفى الحضرى وبنفس الطريقة اختير مركز شبين الكوم لتوسطه الترتيب على المتصل الريفى الحضرى ثم تم اختيار قرى البتانون ، ونجاتى وشبراحى من القرى التى بها مجالس محلية بنفس الطريقة باعتبار ها تمثل الفئات عالية ومتوسطة ومنخفضة الريفية على المتصل الريفى الحضرى على الترتيب ، ثم جمعت البيانات من أعضاء المجالس المحلية بهذه القرى .

تم جمع البيانات بواسطة استمارة بالمقابلة الشخصية وبعد تفريغها وإعطائها قيما رقمية تم اختبار صحة الفروض باستخدام الأدوات والمقاييس والمؤشرات الإحصائية المناسبة .

توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج من أهمها ما يلى :

1-أشارت النتائج إلى أن أهم العوامل المؤثرة على دور العضو على مستوى القرية والمركز والمحافظة وهى : عدد سنوات العضوية ، درجة تعليم العضو ، ودرجة اتصالاته ، وعمره، ومتوسط تعليم الأسرة ، والدخل الشهرى .

2-أن أهم العوامل المؤثرة على دور المجلس تتمثل فى : درجة اتصالات العضو ، وعمره، ودرجة عضويته للمنظمات ، والدخل الشهرى ، الرضا عن عمل المجلس ، ودرجة تعليم الاسرة .

3-أن أهم العوامل المؤثرة على الدور العام للمجلس فتتمثل فى : درجة اتصالات العضو ، وعمرة ، ودرجة عضويته للمنظمات ، الدخل الشهرى ، الرضا عن المجلس ، متوسط درجة تعليم الاسرة.

4- دراسة (الحوا مدة: 2001) بعنوان " فاعلية المجلس التنفيذية في تحقيق اهداف التنمية المحلية والعوامل المؤثرة فيها من وجهة نظر اعضاء تلك المجالس في محافظات جنوب المملكة الاردنية الهاشمية ":

تستهدف هذه الدراسة إلى استطلاع أراء أعضاء المجالس التنفيذية فى محافظات الجنوب فى المملكة الأردنية الهاشمية حول فعالية المجالس التنفيذية فى تحقيق أهداف التنمية المحلية والعوامل المؤثرة فيها ، وشملت عينة الدراسة جميع أعضاء المجالس التنفيذية فى محافظات الجنوب وأولويتها ، وعددها (223) عضواً.

وأهم النتائج التى توصلت إليها الدراسة هى:

1-إتضح أن أفراد مجتمع الدراسة يعتقدون أن المجالس التنفيذية فعالة فى تحقيق أهداف التنمية المحلية ولكن فى مجالات معينة هى الخدمات العامة والحريات العامة والخدمات البيئية والسياحية.

2- تبين من النتائج وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغيرات المستقلة (نظام انعقاد الجلسات ، أسلوب اتخاذ القرار ، الموارد المالية المتاحة ، الدوران الوظيفى لأعضاء المجلس ، والوقت المتاح لأعضاء المجلس وبين فاعلية المجالس التنفيذية) حيث فسرت هذه المتغيرات مجتمعة ما مقداره 14.4% من التغير فى فاعلية المجالس التنفيذية فى تحقيق أهداف التنمية المحلية.

3-توضح النتائج أيضا وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغيرات المتداخلة "المؤهل العلمى والخبرة والعمر" وبين فاعلية المجالس التنفيذية ، فى حين لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغيرات المتداخلة "الديموغرافية" وبين العوامل المؤثرة فى تحقيق أهداف التنمية المحلية.

4-كما تبين وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم المجالس وبين العوامل المؤثرة فى فاعلية المجالس ، ونظام انعقاد الجلسات ، أسلوب اتخاذ القرارات ، والموارد المالية المتاحة ، وتفرغ أعضاء المجالس ، فى حين لا توجد أى علاقة بين حجم المجلس والدوران الوظيفى.

5- دراسة (Mayhield,2005)بعنوان "تقييم اللامركزية ومجالس الحكم المحلي في الأردن":

توصلت الدراسة الى التأكيد على اهمية الجوانب في تعزيز مشاركة المواطنين والمجتمعات المحلية في صنع القرار التنموي وتحديد الاحتياجات من خلال المجالس المحلية، والحد من انتشار الفساد الاداري وتعزيز مبادىء الشفافية والمسائلة على مستوى المحافظات، بالاضافة الى تفعيل دور الاعلام في مجال اللامركزية والحكم المحلي، والبرلمانيين في مجالات الاصلاح المحلي.

6- دراسة (Joe,2007) بعنوان "المدراء في قرى ومدن وبلديات المقاطعات في ولاية ميتشيغان الامريكية":

اظهرت الدراسة ان المدراء في قرى ومدن وبلديات المقاطعات في ولاية ميتشيغان الامريكية، غالبا ما يلعبون ادوارا قيادية رئيسية في النقاشات التي تتم في المحليات لرؤية التحديات التي تواجه عملية اتخاذ القرارات الجماعية، ولهم دور فاعل في عملية الحكم المحلي، وخاصة في مجال الهياكل التنظيمية اللازمة لرفع مستوى ونوعية الخدمات المقدمة للمواطنين.

الفروض النظرية

1."لاتسهم المتغيرات الشخصية التالية (النوع ، الحالة الاجتماعية ، العمر ، المستوى التعليمى ، التخصص ، عدد سنوات الخبرة فى المجلس المحلى ، وعدد

سنوات العمل) إسهاماً معنوياً فى تفسير التباين فى أبعاد التنمية الريفية المتكاملة لمجالس محافظة جرش".

2."لا تسهم الجوانب الفنية التالية (الإمكانات البشرية وتسهيلات العمل ، الإمكانات الإدارية والتنظيمية ، ودرجة تحقيق المجلس لأهدافه) إسهاماً معنوياً فى تفسير التباين فى أبعاد التنمية الريفية المتكاملة لمجالس محافظة جرش".

3."لا تسهم أبعاد التكامل التالية (مدى وجود علاقة فى التكامل الأفقى داخل وخارج المحافظة ، ومدى وجود علاقة فى التكامل الرأسى ، ونوع العلاقة فى التكامل الأفقى داخل وخارج المحافظة ، ونوع العلاقة فى التكامل الرأسى) إسهاماً معنوياً فى تفسير التباين فى أبعاد التنمية الريفية المتكاملة لمجالس محافظة جرش".

4."لا تسهم أبعاد الصيانة والصحة التنظيمية (درجة الرضا الوظيفى) التالية (الاستمتاع بالعمل ، ملائمة ظروف العمل ، علاقة زملاء العمل ، العائد المادى) إسهاماً معنوياً فى تفسير التباين فى أبعاد التنمية الريفية المتكاملة لمجالس محافظة جرش".

5."لا تسهم المركزية واللامركزية لمجلس محافظة جرش إسهاماً معنوياً فى تفسير التباين فى أبعاد التنمية الريفية المتكاملة لمجالس محافظة جرش".

6."لا تسهم المتغيرات المستقلة المدروسة التالية (الخصائص الشخصية والجوانب الفنية لمجلس المحافظات ، وبعد التكيف ، وبعد التكامل ، وبعد الصيانة والصحة التنظيمية ، والمركزية واللامركزية لمجلس محافظة جرش) إسهاماً معنوياً فى تفسير التباين فى أبعاد التنمية الريفية المتكاملة لمجالس محافظة جرش".

النتائج والمناقشات

يتضمن هذا الجزء عرض للنتائج التي تم التوصل إليها بعد تحليل بياناتها وتشمل هذه النتائج النقاط التالية:

أولا: الخصائص الشخصية لأفراد العينة:

النـــوع:

ويقصد به نوع المبحوث من حيث كونه ذكر أم أنثى الذى تم جمع البيانات منه أثناء جمع البيانات ، ويتضح ذلك من الجدول التالى كما يلى:

جدول 1. التكرار والنسبة المئوية للمبحوثين وفقاً للنوع

السـن	عدد	%
ذكـر	67	67.0
أنثـى	33	33.0
الإجمـالى	100	100.0

المصدر: استمارة الاستبيان.

يتبين من الجدول (1) أن 67.0% من أفراد العينة ذكور ، مقابل 33.0% من أفراد العينة إناث.

2- الحالة الاجتماعية:

وهى الحالة الاجتماعية لأفراد العينة سواء (أعزب ، متزوج ، مطلق ، أرمل) أثناء جمع البيانات ، وجدول رقم (2) يوضح كما يلـى:

جدول 2. التوزيع والنسبة المئوية للمبحوثين وفقا للحالة الاجتماعية

الحالة الزواجية	عدد	%
أعزب	9	9.0
متزوج	86	86.0
مطلق	2	2.0
أرمل	3	3.0
الإجمـالى	100	100.0

المصدر: استمارة الاستبيان.

يتضح من الجدول (2) أن 86.0% من المبحوثين متزوجين. بينما يوجد 9.0% من أفراد العينة أعزب ، فى حين يوجد 3.0% من العينة أرامل ، مقابل 2.0% من أفراد العينة مطلقون.

3-العمر الحالى للمبحوثين:

وهو العمر الحالى لأفراد العينة أثناء فترة جمع البيانات من الجدول رقم (3) تبين أن 46.0% من افراد العينة يقعون فى الفئة العمرية (من 30-40 سنة) ، مقابل 33.0% من أفراد العينة يقعون فى الفئة العمرية (من 41-50 سنة). كما يوجد 12% من أفراد العينة يقعون فى الفئة العمرية (أقل من 30 سنة). وأخيرا يوجد 9.0% من أفراد العينة يقعون فى الفئة العمرية (من 51 سنة فأكثر).

جدول 3. التوزيع والنسبة المئوية للعينة وفقاً لعمرهم الحالى

السـن	عدد	%
أقل من 30 سنة	9	9.0
من 30- 40 سنة	46	46.0
من 41-50 سنة	33	33.0
من 51 سنة فأكثر	12	12.0
الإجمـالى	100	100.0

المصدر: استمارة الاستبيان.

4-المستوى التعليمى لأفراد العينة:

وهو المستوى التعليمى لأفراد العينة وقت جمع البيانات سواء كان (ابتدائى ، إعدادى ، ثانوى ، جامعى ، دراسات عليا) وجدول (4) يوضح التكرار والنسبة المئوية لعينة المبحوثين تبعا للمؤهل العلمى كما يلى:

جدول 4. التوزيع والنسبة المئوية لأفراد العينة وفقاً للمؤهل العلمى لأفراد العينة

المستوى التعليمى	عدد	%
ابتدائـى	-	-
إعـدادى	1	1.0
ثانـوى	30	30.0
جامعـى	59	59.0
دراسات عليا	10	10.0
الإجمـالى	100	100.0

المصدر: استمارة الاستبيان.

يتبين من الجدول (4) أن 59.0% من أفراد العينة حاصلين على مؤهل جامعى. فى حين كان 30.0% من أفراد العينة حاصلين على مؤهل ثانوى ، كما يوجد 10.0% من أفراد العينة حاصلون على دراسات عليا. وأخيراً يوجد 1.0% من أفراد العينة حاصلون على مؤهل إعدادى.

5-التخصص لأفراد العينة:

ويقصد به التخصص لأفراد العينة وقت جمع البيانات سواء كان (مهندس ، محامى ، طبيب ، مهندس زراعى ، اقتصادى ..الخ) والجدول التالى يوضح التوزيع والنسبة المئوية لأفراد العينة وفقاً للمؤهل العلمى كما يلى:

جدول 5. التوزيع والنسبة المئوية للمبحوثين وفقاً للتخصص لأفراد العينة

المستوى التعليمى	عدد	%
مهنـــــدس	7	7.0
محامـــــى	2	2.0
طبيـــــب	2	2.0
مهندس زراعى	25	25.0
اقتصـــــادى	3	3.0
أخـــرى	61	61.0
الإجمـالى	100	100.0

المصدر: استمارة الاستبيان.

من الجدول (5) يتضح أن 61.0% من أفراد العينة لديهم تخصصات أخرى. فى حين كان 25.0% من أفراد العينة مهندسين زراعيين، و7.0% من أفراد العينة مهندسين ، و3.0% من أفراد العينة اقتصاديين وأخيرا تساوت نسبة أفراد العينة ذوى التخصصات (محامى ، طبيب) وكانت النسبة 2.0% من أفراد العينة.

6-الخبرة الوظيفية:

وهوعدد سنوات الخبرة للمبحوثين وقت جمع البيانات ، والجداول التالية توضح كما يلى:

جدول 6. التوزيع والنسبة المئوية لأفراد العينة وفقاً لعدد سنوات الخبرة لأفراد العينة

عدد سنوات العمل	عدد	%
من (1-5) سنة	40	40.0
من (6-11) سنة	48	48.0
12 سنة فأكثر	12	12.0
الإجمـالى	100	100.0

المصدر: استمارة الاستبيان.

كما تبين من الجدول رقم (6) أن 48.0% من المبحوثين عدد سنوات خبرتهم تقع فى الفئة من (6-11 سنة). فى حين كان 40.0% عدد سنوات خبرتهم تقع فى الفئة (من1-5سنة) ، وأخيراً يوجد 12.0% عدد سنوات خبرتهم تقع فى الفئة من(12سنة فأكثر).

7-عدد سنوات العمل:

ويقصد به عدد سنوات العمل لعينة الدراسة أثناء جمع البيانات ، والجداول التالية توضح ذلك:

جدول 7. التوزيع والنسبة المئوية لأفراد العينة وفقاً لعدد سنوات العمل لأفراد العينة

عدد سنوات العمل	عدد	%
من (1-11) سنة	65	65.0
من (12-23) سنة	32	32.0
24 سنة فأكثر	3	3.0
الإجمـالى	100	100.0

المصدر: استمارة الاستبيان.

أظهرت نتائج الجدول (7) أن 65.0% عدد سنوات عملهم تقع فى الفئة من (1-11 سنة). فى حين كان 32.0% عدد سنوات عملهم تقع فى الفئة (من 12-23 سنة) ، وأخيراً يوجد 3.0% من أفراد العينة عدد سنوات عملهم تقع فى الفئة من (24سنة فأكثر).

ثانيا: نتائج تحليل الانحدار بين (الخصائص الشخصية والجوانب الفنية ، وأبعاد التكامل ، وبعد الصيانة والصحة التنظيمية ، والمركزية واللامركزية لمجلس محافظة جرش) وبين أبعاد التنمية الريفية المتكاملة:

نتائج تحليل الانحدار بين الخصائص الشخصية وأبعاد التنمية الريفية المتكاملة لمجلس محافظة جرش:

لاختبار الفرض البحثى الأول تم صياغة الفرض الإحصائى التالى:

"لا تسهم الخصائص الشخصية التالية (النوع ، الحالة الاجتماعية ، العمر ، المستوى التعليمى ، التخصص ، عدد سنوات الخبرة فى المجلس المحلى ، وعدد سنوات العمل) إسهاماً معنوياً فى تفسير التباين فى أبعاد التنمية الريفية المتكاملة لمجالس محافظة جرش".

وباستعراض ما ورد بالجدول (8) تم التوصل إلى عدد من النتائج يمكن استعراضها على النحو التالى:

-وجود علاقة ارتباطية طردية بين أبعاد التنمية الريفية المتكاملة وبين (عدد سنوات العمل) معنوية 0.01.

-وأيضا بينت النتائج أن معامل التحديد لتلك المتغيرات بلغ 0.102 مما يعنى أن المحددات الورادة بالجدول السابق تفسر نحو 10.2% من التباين فى قيمة المتغير التابع (أبعاد التنمية الريفية المتكاملة) وهى قيمة معنوية عند مستوى 0.05 وفقاً لقيمة (ف) المحسوبة والتى بلغت 2.604.

-كما أوضحت النتائج أن هناك متغير هو الأكثر تأثيراً فى تفسير التباين فى المتغير التابع (أبعاد التنمية الريفية المتكاملة) وهذا المتغير: (عدد سنوات العمل) وقد بلغ قيمة معامل الانحدار الجزئى المعيارى لهذا المتغير 0.372.

-وبناءً على تلك النتائج فإنه يمكن قبول الفرض البحثى البديل ورفض الفرض الإحصائى السابق والقائل: "لا تسهم الخصائص الشخصية التالية (النوع ، الحالة الاجتماعية ، العمر ، المستوى التعليمى ، التخصص ، عدد سنوات الخبرة فى المجلس المحلى ، وعدد سنوات العمل) إسهاماً معنوياً فى تفسير التباين فى أبعاد التنمية الريفية المتكاملة لمجالس محافظة جرش".

جدول 8. نتائج تحليل الانحدار بين الخصائص الشخصية وأبعاد التنمية الريفية المتكاملة لمجلس محافظة جرش

المتغيرات المستقلة	معامل الارتباط البسيط	معامل الانحدار الجزئى	قيمة (ت) المحسوبة	معامل الانحدار الجزئى المعيارى	الترتيب
1-النـــوع.	0.121	4.154	1.169	0.121	
2-الحالة الاجتماعية.	0.055-	1.872-	0.532-	0.055-	
3-العمـــــــــــر.	0.101-	2.276-	0.974-	0.115-	
4-المستوى التعليمى.	0.050	1.418	0.483	0.055-	
5-التخصـــــــص.	0.074	0.805-	0.714-	0.074-	
6-عدد سنوات الخبرة فى المجلس المحلى.	0.163	0.766	1.588	0.159	
7-عدد سنوات العمل.	0.325	1.153	3.291(**)	0.372	الأول
معامل الارتباط المتعدد R = 0.407			**معامل التحديد المعدل R^2 = 0.102**		
قيمة (ف) المحسوبة = 2.604			**مستوى المعنوية = 0.017***		
(**) معنوي عند مستوى 0.01.			**(*) معنوي عند مستوى 0.05.**		

(2) نتائج تحليل الانحدار بين الجوانب الفنية وأبعاد التنمية الريفية المتكاملة لمجلس محافظة جرش:

لاختبار الفرض البحثى الثانى تم صياغة الفرض الإحصائى التالى:

"لا تسهم الجوانب الفنية التالية (الإمكانات البشرية وتسهيلات العمل ، الإمكانات الإدارية والتنظيمية ، ودرجة تحقيق المجلس لأهدافه) إسهاماً معنوياً فى تفسير التباين فى أبعاد التنمية الريفية المتكاملة لمجالس محافظة جرش".

ويتضح ذلك من الجدول التالى :

جدول 9. نتائج تحليل الانحدار بين الجوانب الفنية وأبعاد التنمية الريفية المتكاملة لمجلس محافظة جرش

المتغيرات المستقلة	معامل الارتباط البسيط	معامل الانحدار الجزئى	قيمة (ت) المحسوبة	معامل الانحدار الجزئى المعيارى	الترتيب
1-الإمكانات البشرية وتسهيلات العمل.	0.051-	0.356-	0.502-	0069-	
2-الإمكانات الإدارية والتنظيمية فى المجلس.	0.097	1.079	0.951	0.270	
3-درجة تحقيق المجلس لأهدافه.	0.126	0.573	1.242	0.399	
معامل الارتباط المتعدد R = 0.632			**معامل التحديد المعدل R^2 = 0.381**		
قيمة (ف) المحسوبة = 21.301			**مستوى المعنوية = 0.000****		
(**) معنوي عند مستوى 0.01.			**(*) معنوي عند مستوى 0.05.**		

وباستعراض ما ورد بالجدول (9) تم التوصل إلى عدد من النتائج يمكن استعراضها على النحو التالى:

-عدم وجود علاقة ارتباطية بين أبعاد التنمية الريفية المتكاملة وبين الجوانب الفنية التالية (الإمكانات البشرية وتسهيلات العمل ، والإمكانات الإدارية والتنظيمية فى المجلس ، ودرجة تحقيق المجلس لأهدافه).

كما أشارت النتائج إلى أن معامل التحديد لتلك المتغيرات بلغ 0.381 مما يعنى أن المحددات الورادة بالجدول السابق تفسر نحو 38.1% من التباين فى قيمة المتغير التابع (أبعاد التنمية الريفية المتكاملة) وهى قيمة معنوية عند مستوى 0.01 وفقاً لقيمة (ف) المحسوبة والتى بلغت 21.301.

-وبناءً على تلك النتائج فإنه يمكن قبول الفرض البحثى البديل ورفض الفرض الإحصائى السابق والقائل: "لا تسهم الجوانب الفنية التالية (الإمكانات البشرية وتسهيلات العمل ، الإمكانات الإدارية والتنظيمية ، ودرجة تحقيق المجلس لأهدافه) إسهاماً معنوياً فى تفسير التباين فى أبعاد التنمية الريفية المتكاملة لمجالس محافظة جرش".

(3) نتائج تحليل الانحدار بين بعد التكامل وأبعاد التنمية الريفية المتكاملة لمجلس محافظة جرش:

ولاختبار الفرض البحثى الثالث تم صياغة الفرض الإحصائى التالى:

"لا تسهم أبعاد التكامل التالية (مدى وجود علاقة فى التكامل الأفقى داخل وخارج المحافظة ، ومدى وجود علاقة فى التكامل الرأسى ، ونوع العلاقة فى التكامل الأفقى داخل وخارج المحافظة ، ونوع العلاقة فى التكامل الرأسى) إسهاماً معنوياً فى تفسير التباين فى أبعاد التنمية الريفية المتكاملة لمجالس محافظة جرش".

والجدول التالى يوضح ذلك:

جدول 10. نتائج تحليل الانحدار بين بعد التكامل وأبعاد التنمية الريفية المتكاملة لمجلس محافظة جرش

المتغيرات المستقلة	معامل الارتباط البسيط	معامل الانحدار الجزئى	قيمة (ت) المحسوبة	معامل الانحدار الجزئى المعيارى	الترتيب
1-مدى وجود علاقة فى التكامل الأفقى داخل وخارج المحافظة.	0.218	5.632	2.174(*)	0.256	الرابع
2-مدى وجود علاقة فى التكامل الرأسى.	0.270	9.619	2.733(**)	0.820	الأول
3-نوع العلاقة فى التكامل الأفقى داخل وخارج المحافظة.	0.314	1.537	3.223(**)	0.406	الثالث
2-نوع العلاقة فى التكامل الرأسى.	-0.240	2.741-	2.410-(*)	0.798-	الثانى
معامل الارتباط المتعدد R = 0.565			**معامل التحديد المعدل R^2 = 0.290**		
قيمة (ف) المحسوبة = 11.132			**مستوى المعنوية = 0.000****		
(**) معنوي عند مستوى 0.01.			**(*) معنوي عند مستوى 0.05.**		

وباستعراض ما ورد بالجدول (10) تم التوصل إلى عدد من النتائج يمكن استعراضها على النحو التالى:

-وجود علاقة ارتباطية طردية بين أبعاد التنمية الريفية المتكاملة وبين (مدى وجود علاقة فى التكامل الرأسى ، ونوع العلاقة فى التكامل الأفقى داخل وخارج المحافظة) عند مستوى معنوية 0.01 ، ووجود علاقة طردية بين أبعاد التنمية الريفية المتكاملة وبين (مدى وجود علاقة فى التكامل الأفقى داخل وخارج المحافظة) عند مستوى معنوية 0.05 ، وأخيرا وجود علاقة عكسية بين أبعاد التنمية الريفية المتكاملة وبين (نوع العلاقة فى التكامل الرأسى) عند مستوى معنوية 0.05.

-بينت النتائج أيضا أن معامل التحديد لتلك المتغيرات بلغ 0.290 مما يعنى أن المحددات الورادة بالجدول السابق تفسر نحو 29.0% من التباين فى قيمة المتغير التابع (أبعاد التنمية الريفية المتكاملة) وهى قيمة معنوية عند مستوى 0.01 وفقاً لقيمة (ف) المحسوبة والتى بلغت 11.132.

-كما أوضحت النتائج أن هناك أربعة متغيرات هى الأكثر تأثيراً فى تفسير التباين فى المتغير التابع (أبعاد التنمية الريفية المتكاملة) وهذه المتغيرات هى: (مدى وجود علاقة فى التكامل الرأسى ، ونوع العلاقة فى التكامل الرأسى ، نوع العلاقة فى التكامل الأفقى داخل وخارج المحافظة ، و مدى وجود علاقة فى التكامل الأفقى داخل وخارج المحافظة) وقد بلغ قيمة معامل الانحدار الجزئى المعيارى لهذه المتغيرات 0.820 ، -0.798 ، 0.406 ، 0.256 على الترتيب.

-وبناءً على تلك النتائج فإنه يمكن قبول الفرض البحثى البديل ورفض الفرض الإحصائى السابق والقائل: "لا تسهم الخصائص الشخصية التالية (النوع ، الحالة الاجتماعية ، العمر ، المستوى التعليمى ، التخصص ، عدد سنوات الخبرة فى

المجلس المحلى ، وعدد سنوات العمل) إسهاماً معنوياً فى تفسير التباين فى أبعاد التنمية الريفية المتكاملة لمجالس محافظة جرش".

(4) نتائج تحليل الانحدار بين بعد الصيانة والصحة التنظيمية وأبعاد التنمية الريفية المتكاملة لمجلس محافظة جرش:

ولاختبار الفرض البحثى الرابع تم صياغة الفرص الإحصائى التالى:

"لا تسهم أبعاد الصيانة والصحة التنظيمية (درجة الرضا الوظيفى) التالية (الاستمتاع بالعمل ، ملائمة ظروف العمل ، علاقة زملاء العمل ، العائد المادى) إسهاماً معنوياً فى تفسير التباين فى أبعاد التنمية الريفية المتكاملة لمجالس محافظة جرش".ويتضح ذلك من الجدول التالى:

جدول 11. نتائج تحليل الانحدار بين بعد الصيانة والصحة التنظيمية وأبعاد التنمية الريفية المتكاملة لمجلس محافظة جرش

المتغيرات المستقلة	معامل الارتباط البسيط	معامل الانحدار الجزئى	قيمة (ت) المحسوبة	معامل الانحدار الجزئى المعيارى	الترتيب
1-الاستمتـــاع بالعمـــل.	0.109	0.498	1.068	0.111	
2- ملائمة ظروف العمل.	0.003-	0.030-	0.025-	0.003-	
3-علاقة زملاء العمـــل.	0.034-	0.296-	0.329-	0.034-	
4-العائـــــد المـــادى.	0.030-	0.183-	0.288-	0.029-	
معامل الارتباط المتعدد R = 0.115			**معامل التحديد المعدل R^2 = 0.13**		
قيمة (ف) المحسوبة = 0.318			**مستوى المعنوية = 0.865**		
(**) معنوي عند مستوى 0.01.			**(*) معنوي عند مستوى 0.05.**		

وباستعراض ما ورد بالجدول (11) تم التوصل إلى عدد من النتائج يمكن استعراضها على النحو التالى:

-عدم وجود علاقة معنوية بين أبعاد التنمية الريفية المتكاملة وبين أبعاد الصيانة والصحة التنظيمية (درجة الرضا الوظيفى) التالية (الاستمتاع بالعمل ، ملائمة ظروف العمل ، علاقة زملاء العمل ، العائد المادى).

كما أشارت النتائج إلى أن معامل التحديد بلغ 0.13 مما يعنى أن المحددات الورادة بالجدول السابق تفسر نحو 1.3% من التباين فى قيمة المتغير التابع (أبعاد التنمية الريفية المتكاملة) وهى قيمة غير معنوية وفقاً لقيمة (ف) المحسوبة والتى بلغت 0.318.

-وبناءً على تلك النتائج فإنه يمكن رفض الفرض البحثى البديل وقبول الفرض الإحصائى السابق والقائل: "لا تسهم أبعاد الصيانة والصحة التنظيمية (درجة الرضا الوظيفى) التالية (الاستمتاع بالعمل ، ملائمة ظروف العمل ، علاقة زملاء العمل ، العائد المادى) إسهاماً معنوياً فى تفسير التباين فى أبعاد التنمية الريفية المتكاملة لمجالس محافظة جرش".

(5) نتائج تحليل الانحدار بين المركزية واللامركزية وأبعاد التنمية الريفية المتكاملة لمجلس محافظة جرش:

لاختبار الفرض البحثى الخامس تم صياغة الفرص الإحصائى التالى:

"لا تسهم المركزية واللامركزية لمجلس محافظة جرش إسهاماً معنوياً فى تفسير التباين فى أبعاد التنمية الريفية المتكاملة لمجالس محافظة جرش".

ويتبين ذلك من الجدول التالى :

جدول 12. نتائج تحليل الانحدار بين المركزية واللامركزية لمجلس محافظة جرش وبين أبعاد التنمية الريفية المتكاملة لمجلس محافظة جرش

المتغيرات المستقلة	معامل الارتباط البسيط	معامل الانحدار الجزئى	قيمة (ت) المحسوبة	معامل الانحدار الجزئى المعيارى	الترتيب
1-المركزية واللامركزية لمجلس محافظة جرش.	0.261	2.713	2.679(**)	0.261	الأول
معامل الارتباط المتعدد R = 0.261			**معامل التحديد المعدل R^2 = 0.059**		
قيمة (ف) المحسوبة = 7.177			**مستوى المعنوية = 0.009****		
(**) معنوي عند مستوى 0.01.			**(*) معنوى عند مستوى 0.05.**		

وباستعراض ما ورد بالجدول (12) تم التوصل إلى عدد من النتائج يمكن استعراضها على النحو التالى:

-وجود علاقة ارتباطية طردية بين أبعاد التنمية الريفية المتكاملة وبين (المركزية واللامركزية لمجلس محافظة جرش) عند مستوى معنوية 0.01.

من النتائج السابقة إتضح أن معامل التحديد للمتغير بلغ 0.059 مما يعنى أن المحددات الورادة بالجدول السابق تفسر نحو 5.9% من التباين فى قيمة المتغير التابع (أبعاد التنمية الريفية المتكاملة) وهى قيمة معنوية عند مستوى 0.01 وفقاً لقيمة (ف) المحسوبة والتى بلغت 7.177.

-كما أوضحت النتائج أن هناك متغير هو الأكثر تأثيراً فى تفسير التباين فى المتغير التابع (أبعاج التنمية الريفية المتكاملة) وهذا المتغير هو: (المركزية واللامركزية لمجلس محافظة جرش) وقد بلغ قيمة معامل الانحدار الجزئى المعيارى لذلك المتغير 0.261.

-وبناءً على تلك النتائج فإنه يمكن قبول الفرض البحثى البديل ورفض الفرض الإحصائى السابق والقائل: "لا تسهم المركزية واللامركزية لمجلس محافظة جرش إسهاماً معنوياً فى تفسير التباين فى أبعاد التنمية الريفية المتكاملة لمجالس محافظة جرش".

6- نتائج تحليل الانحدار بين (الخصائص الشخصية والجوانب الفنية ، وأبعاد التكامل ، وبعد الصيانة والصحة التنظيمية ، والمركزية واللامركزية لمجلس محافظة جرش) وبين أبعاد التنمية الريفية المتكاملة:

لاختبار الفرض البحثى السادس تم صياغة الفرص الإحصائى التالى:

"لا تسهم المتغيرات المستقلة المدروسة التالية (الخصائص الشخصية والجوانب الفنية لمجلس المحافظات ، وبعد التكيف ، وبعد التكامل ، وبعد الصيانة والصحة التنظيمية ، والمركزية واللامركزية لمجلس محافظة جرش) إسهاماً معنوياً فى تفسير التباين فى أبعاد التنمية الريفية المتكاملة لمجالس محافظة جرش".

وهذا ما يوضحه جدول (13):

جدول 13. نتائج تحليل الانحدار بين المتغيرات المستقلة المدروسة وأبعاد التنمية الريفية المتكاملة لمجلس محافظة جرش

المتغيرات المستقلة	معامل الارتباط البسيط	معامل الانحدار الجزئى	قيمة (ت) المحسوبة	معامل الانحدار الجزئى المعيارى	الترتيب
1-الخصائص الشخصية.	0.176	0.304	1.719	0.127	
2-الجوانب الفنية لمجالس المحافظات.	0.650	0.789	8.249(**)	0.549	الأول
3-بعد التكيف.	0.204	1.746	2.007(*)	0.148	الرابع
4-بعد التكامل.	0.596	0.812	7.153(**)	0.486	الثانى
5-بعد الصيانة والصحة التنظيمية.	0.201	0.411	1.975(*)	0.132	الخامس
6-المركزية واللامركزية لمجلس المحافظات.	0.365	2.520	3.779(**)	0.243	الثالث
معامل الارتباط المتعدد R = 0.808			**معامل التحديد المعدل R^2 = 0.631**		
قيمة (ف) المحسوبة = 29.247			**مستوى المعنوية = 0.000****		
(**) معنوي عند مستوى 0.01.			**(*) معنوي عند مستوى 0.05.**		

وباستعراض ما ورد بالجدول (13) تم التوصل إلى عدد من النتائج يمكن استعراضها على النحو التالى:

-وجود علاقة ارتباطية طردية بين أبعاد التنمية الريفية المتكاملة وبين (الجوانب الفنية لمجالس المحافظات ، وبعد التكامل ، والمركزية واللامركزية لمجالس المحافظات) عند مستوى معنوية 0.01. ووجود علاقة ارتباطية طردية بين أبعاد التنمية الريفية المتكاملة وبين (بعد التكيف ، وبعد الصيانة والصحة التنظيمية) عند مستوى معنوية 0.05.

-أظهرت النتائج إلى أن معامل التحديد لتلك المتغيرات بلغ 0.631 مما يعنى أن المحددات الورادة بالجدول السابق تفسر نحو 63.1% من التباين فى قيمة المتغير التابع (أبعاد التنمية الريفية المتكاملة) وهى قيمة معنوية عند مستوى 0.01 وفقاً لقيمة (ف) المحسوبة والتى بلغت 29.427.

-كما أوضحت النتائج أن هناك خمسة متغيرات هم الأكثر تأثيراً فى تفسير التباين فى المتغير التابع (أبعاد التنمية الريفية المتكاملة) وهذه المتغيرات هى: الجوانب الفنية لمجالس المحافظات ، وبعد التكامل ، والمركزية واللامركزية لمجالس المحافظات ، وبعد التكيف ، وبعد الصيانة والصحة التنظيمية) وقد بلغ قيمة معامل الانحدار الجزئى المعيارى لهذه المتغيرات 0.549 ، و0.486 ، و0.243 ، و0.148 ، و0.132 على الترتيب.

-وبناءً على تلك النتائج فإنه يمكن قبول الفرض البحثى البديل ورفض الفرض الإحصائى السابق والقائل: "لاتسهم المتغيرات المستقلة المدروسة التالية (الخصائص الشخصية والجوانب الفنية لمجلس المحافظات ، وبعد التكيف ، وبعد التكامل ، وبعد الصيانة والصحة التنظيمية ، والمركزية واللامركزية لمجلس محافظة جرش) إسهاماً معنوياً فى تفسير التباين فى أبعاد التنمية الريفية المتكاملة لمجالس محافظة جرش".

المراجع

الحامدون ، سليمان ولد (2009): اللامركزية الإدارية ومساهمتها فى التنمية المحلية ، مجلة جامعة سبها للعلوم الإنسانية ، العدد (256) ، سبها – ليبيا.

الحوامدة ، نضال صالح(2001): فاعلية المجلس التنفيذية في تحقيق اهداف التنمية المحلية والعوامل المؤثرة فيها من وجهة نظر اعضاء تلك المجالس في محافظات جنوب المملكة الاردنية الهاشمية ، مؤتة للبحوث والدراسات ، المجلسد السادس عشر ، العدد السادس ، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية ، جامعة مؤتة ، الأردن.

الحوامدة ، نضال صالح(2001): فاعلية المجلس التنفيذية في تحقيق اهداف التنمية المحلية والعوامل المؤثرة فيها من وجهة نظر اعضاء تلك المجالس في محافظات جنوب المملكة الاردنية الهاشمية ، مؤبة للبحوث والدراسات ، المجلسد السادس عشر ، العدد السادس ، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية ، جامعة مؤتة ، الأردن.

الزعبي، خالد (1993): تشكيل المجالس المحلية وأثره على كفايتها، منشورات دار الثقافة، عمان ، ص343.

الشيخلى ، عبد الرازق إبراهيم (2001): الإدارة المحلية: دراسة مقارنة ، ط1 ، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة ، عمان ، الأردن.

القبيلات ، حمدى سليمان (2010): مبادئ الإدارة المحلية ، ط1 ، دار وائل للنشر ، عمان ، الأردن.

المعانى ، أيمن عودة (2010): الإدارة المحلية ، ط1 ، دار وائل للنشر ، عمان ، الأردن.

شتا ، محمد السيد : (1991) ، " العلاقات التنظيمية بين أجهزة الإدارة المحلية في جمهورية مصر العربية : دراسة تحليلية ، رسالة دكتوراه , كلية التجارة , جامعة المنوفية .

عبد المجيد ، عبد العزيز محمد شفيق : (1992) ، " حول المجالس المحلية فى الريف المصري " ، رسالة ماجستير ، كلية الزراعة , جامعة المنوفية .

كيوان ، أنور السعيد : (1990) ، " دراسة تقيميه لدور الوحدات المحلية في التنمية الريفية ، رسالة ماجستير ، كلية الزراعة ، جامعة المنصورة .

مصطفى ، محمد كمال : (2006)،" الديمقراطية والتنمية والمجتمع المدني ،إتحاد جمعيات التنمية الاقتصادية وتنمية الدخل" ،مؤسسة فريد ريش إيبرت، القاهرة ،ص48 .

وزارة التخطيط والتعاون الدولى (2010): البرنامج التنفيذى التنموى للأجندة الوطنية ومبادرة كلنا الأردن للأعوام (2011-2013) ، عمان ، الأردن.

Hunri Jacquoi, droit de I'urbanism, deuxieme édition, Dolloz, Paris, 1989, p.16.

Joe, Ohren (2007): Improving local Government Decision Making: Insights from local Government Officials, Public management, Vol.89, Australia.

Mayfield, James(2005): An Action plan for Implementing a strategy for Decentralizaqtion and local Government development in Jordan , USAID, and ministry of Planning and international cooperation, AMMAN-JOEDAN.

Page, Edward and Goldsmith Michael. (1987): Central and local government relations, London, 15

The Role of the Executive Councils in Achieving Rural Development in Jerash Governorate in the Hashemite Kingdom of Jordan

Abu Harb, S. F. T.[1] ; M. E-S. El-Emam [1]; A. M. Al-Shall[1] and B. A. El-Dest[2]

[1]Department of Agricultural and Rural Society - Faculty of Agriculture - Mansoura University
[2]Faculty of Agriculture – Jerash (Jordan) University

ABSTRACT

The study aimed to achieve the following: Identify the personal characteristics of the sample members in Jerash Governorate, determine the degree of relative contribution of some independent variables studied and between the dependent variable (the dimensions of integrated rural development) for the Jerash Governorate Council. This study was conducted in Jerash Governorate, in the Hashemite Kingdom of Jordan, on a sample size 100 respondents from working in Jerash governorate, and relied on the questionnaire tool to collect data, and the study reached a number of results: The results show that 61.0% of the sample have other specialties. Whereas 25.0% of the sample members were agricultural engineers, 7.0% of the sample members were engineers, and 3.0% of the sample were economists. Finally, the percentage of the sample members with specializations (lawyer, doctor) was equal, and the percentage was 2.0% of the sample, as it turned out. Also, 65.0% of respondents who have worked years fall into the category (1-11 years). While 32.0% of respondents had the number of their work years falling in the category (from 12-23 years), and finally there are 3.0% of respondents whose work years fall into the category (24 years and over). It is clear from this table that 48.0% of respondents with the number of years of experience fall into the category (6-11 years). Whereas 40.0% of the sample individuals had the number of years of experience falling in the category (from 1-5 years), and finally there are 12.0% of the sample individuals whose years of experience fall in the category (12 years and over), and it became clear that there is a positive correlation between the dimensions of integrated rural development and (Number of years of work) at a significance level of 0.01, the existence of a direct correlation between the dimensions of integrated rural development and (centralization and decentralization of the Jerash Governorate Council) at a significant level of 0.01, and the presence of a direct correlation between the dimensions of integrated rural development and between (the technical aspects of the provincial councils, and after integration) , Decentralization and decentralization of provincial councils) at a level of 0.01 significance. And the existence of a positive correlation between the dimensions of integrated rural development and (after adaptation, after maintenance and organizational health) at a significant level of 0.05.